United Nations الأمم المتحدة

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

كلمة معالي الدكتور عبدالله معتوق المعتوق

في اجتماع مجموعة كبار المانحين السابع لدعم سوريا

الكويت - 2 مايو 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف النبيين وخاتم المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد ،،،

معالي الأخ خالد سليمان الجارالله
نائب وزير الخارجية الكويتي.

سعادة السيد فيليبو غراندي
المفوض السامي لشئون اللاجئين.

سعادة السيد رشيد خاليكوف
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشراكة الإنسانية في الشرق الأوسط ووسط آسيا.

أصحاب السعادة والمعالي ممثلو الدول والجهات المانحة.
السادة ممثلو ومنسقو المنظمات الدولية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في مستهل كلمتي، يسعدني أن أرحب بكم جميعاً أعمق ترحيب في الاجتماع السابع لمجموعة كبار المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا وأسعد الله صباحكم بالخير والأمل والتفاؤل والسعي في قضاء حوائج منكوبي الأزمة السورية، متمنياً لضيوفنا الكرام طيب الإقامة في بلدهم الثاني دولة الكويت.

وإنه لمن دواعي الشرف والسعادة أن أرفع باسمكم جميعاً خالص الشكر والتقدير والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت – حفظه الله ورعاه – لرعايته ودعمه لهذا الاجتماع الدوري، كما أشكر الإخوة في وزارة الخارجية الكويتية لما يضطلعون به من مسؤولية كبيرة في إنجاح هذا الاجتماع.

والشكر موصول لحضراتكم جميعاً على إسهاماتكم القيّمة، وكريم استجابتكم لهذه الدعوة.

الحضور الكريم

إن هذا الاجتماع الذي تستضيفه دولة الكويت للدورة السابعة على التوالي، يهدف إلى مواصلة بحث الأوضاع الإنسانية في سوريا، والعمل على تفعيل خطط الاستجابة الإنسانية وتعبئة الموارد وحشد الطاقات لعام 2016، ومتابعة آخر مستجدات تعهدات الدول والجهات المانحة خلال المؤتمر الدولي الرابع الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن في مطلع شهر فبراير الماضي، برعاية كريمة من المملكة المتحدة ودولة الكويت وألمانيا والنرويج والأمم المتحدة.

لقد شكّل المؤتمر الدولي الرابع للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، والذي أسفر عن تعهدات بلغت أكثر من 10 مليارات دولار نقطة تحوّل مهمة في مسيرة العمل الإغاثي من أجل الشعب السوري.

وقد مهّدت دولة الكويت للمؤتمر الرابع باستضافتها ثلاثة مؤتمرات للمانحين على التوالي في غضون ثلاث سنوات، بلغت تعهداتها قرابة 7.8 مليار دولار، واضعة بذلك أسساً بعيدة المدى للدعم الدولي للأزمة السورية والمتطلبات الناجمة عن هذه الكارثة الإنسانية.

فالشكر كل الشكر لحكومات المملكة المتحدة ودولة الكويت وألمانيا والنرويج والأمم المتحدة لرعايتها لهذا المؤتمر والشكر الجزيل موصول أيضاً للدول والجهات المانحة التي جسّدت درساً بليغاً في السخاء والعطاء.

الحضور الكريم

ينعقد هذا الاجتماع الدوري ومازال الشعب السوري يئنُ وينزف ، وها هي أزمته التي اندلعت في 2011 تدخلُ عامَها السادس ، وأعمالُ القتل والفتك والتهجير والتدمير تزداد حدة ووطأة رغم الهدنة التي أُعلنت لوقف الأعمال القتالية وإيصال المساعدات الإنسانية للمحاصرين. ورغم مارثون عمليات التسوية والمفاوضات وإطلاق الاتفاقيات والمبادرات لوقف العمليات القتالية .. إلا أن الواقعَ يقولُ بأنه لا صدى كبيراً لهذه التحركات على الأرض فالأزمةُ السورية تتفاقم تعقيداً بفعل تضارب المصالح وعجز المجتمع الدولي وغياب الإرادة الدولية عن مواجهة تداعيات الأزمة وأخطارها المحدقة بالعالم وما يترتب على ذلك من احتياجات إنسانية متزايدة!!

لقد بلغ الأمرُ ذروته من الوحشية والإجرام باستمرار استهداف المدنيين في المناطق السكنية، فقد شهدنا خلال الأيام القليلة الماضية المعركة وهي تنتقل إلى مدينة حلب "الشهباء" حيث حول القصف المجنون بالبراميل المتفجرة بياض تربة المدينة وحجارتها إلى مشاهد دامية

ومروعة واستهدفت آلة القتل والتخريب الأسواق الشعبية والمستشفيات دون هوادة ، وأبرزها مستشفى القدس الذي دمر على رؤوس أطبائه ومرضاه، وتحول المئات من أبناء مدينة حلب الأبرياء إلى صور مفزعة من الجثث والأشلاء المتناثرة ، وتابعنا استغاثات الضحايا وحشرجات المكلومين تحت الأنقاض في مشهد من مشاهد الخزي والعار والخجل الذي يفوق قدرة البشر على الاحتمال.

إننا لن نكفَّ عن المطالبة بضرورة وضع نهاية لأعمال القتل والتشريد والتفجير التي ترعاها دول للأسف الشديد ، فنحن بصدد أكبر جريمة إنسانية في التاريخ راح ضحيتها أكثر من 300 ألف قتيل ، وقد قلنا مراراً وتكراراً : إن العملَ الإنساني ليس بديلاً عن العمل السياسي، وعلى المجتمع الدولي أن يدفعَ باتجاه حلول سياسية حقيقية للأزمة، وتفعيل جميع الأوراق القانونية التي تحقنُ الدماءَ وتضعُ نهايةً لشلال الدم المتدفق يومياً... والمساعدة في فتح خطوط إمداد جديدة للمحاصرين، وتحسين البنية التحتية المدنية.

إن التطور المحدود نسبياً الذي أدى إلى الوصول إلى بعض المناطق المحاصرة خطوةَ غيرُ كافيةٍ، ولم يكن في تقديرنا إلا خطوة لكسب الوقت ، ولابد من طي صفحة الحصار الجائر للمدنيين وتأمين وصول عمال الإغاثة إلى مئات الآلاف من المحاصرين دون قيود أو عوائق.. لان استمرار محاصرتهم يعد انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة، واعتداء آثم على القانون الإنساني الدولي، بل وكل الأعراف الإنسانية والشرائع السماوية.

الحضور الكريم:

إن الوضع الإنساني في سوريا يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، والاحتياجات أكثر من الموارد.. فهناك 13.5 مليون شخص من المشرّدين، بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وهؤلاء يشكلون – للأسف – نصف الشعب السوري تقريباً.. وعلى صعيد الأمن الغذائي هناك 9.8 مليون شخص يعانون نقصاً حاداً في الغذاء بسبب تراجع القطاعات المنتجة.. وحوالي نصف سكان سوريا لديهم فقط الحد الأدنى المقبول من الاستهلاك الغذائي.. والأرقام الأممية تُظهرُ أنّ الإنتاجَ الزراعي في عام 2014 سجل أدنى مستوياته منذ 25 عاماً، وأسعار الغذاء ارتفعت بنسبة 40% في عام 2015.

أما نظام الرعاية الصحية في الدولة فحدّث ولا حرج، حيث إن حوالي 60% من المستشفيات العامة والعيادات الطبية لا تعمل بكامل كفاءتها، وهناك 11 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات صحية.... يأتي ذلك في الوقت الذي ترتفع فيه وتيرة الأمراض المعدية كالتهاب الكبد الفيروسي وغيره.

وعلى مسار العملية التعليمية، هناك ما يقارب ربع المدارس السورية خارج الخدمة التعليمية حيث تم تدمير حوالي 5000 مدرسة، أو استخدامها كملاجئ جماعية لأغراض غير تعليمية.

إن ملف الخدمات الأساسية يمثل تحدياً كبيراً بفعل الهجوم المتعمّد على المرافق العامة والبنية التحتية، حيث إن هناك 2 مليون شخص لا يجدون ماء صالحاً للشرب في مدينة حلب بعد ما

تم قطع الإمدادات في منتصف يناير الماضي كما أن مستوى المياه المحسَّنة، والصرف الصحي يصل إلى 30%، بينما كان يصل قبل الأزمة إلى نحو 96%.

هذا غيض من فيض من ملامح المشهد الإنساني المؤلم في سوريا.. فماذا نحن فاعلون؟

الحضور الكريم

إننا في ظل تطور الأزمة السورية واستمرار تداعياتها الإنسانية الخطيرة.. أدعو الدول والجهات المانحة إلى سرعة الوفاء بتعهداتها خلال المؤتمر الدولي الرابع للمانحين.. وسرعة تحويل التعهدات إلى مدفوعات فعلية، وذلك لضمان انسياب العمليات الإنسانية، خاصة أن الدول المستضيفة – مشكورة تتحمّل عبئاً كبيراً يفوق قدراتها الاقتصادية.

وفي ختام كلمتي، أجدد الترحيب بكم، وإنني على ثقة أننا جميعاً نُدرك حجم التحديات الجسام التي يعيشها اللاجئون السوريون، وهو ما نأمل أن ينعكس في أفكار واقتراحات لتعبئة الموارد وتفعيل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016، وأشكركم على حُسن استماعكم، وحفظ اللهُ بلادَنا من الكوارث والفتن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين